

مذكرة توضيحية

1. تعد الوثيقة الحالية مسودة تمهيدية لإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015. فهي تشكل الأساس للاجتماعات الاستشارية غير الرسمية المفتوحة التي سيجريها رئيسا مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2014 بموجب تكليف من اللجنة التحضيرية في اجتماعها الأول المنعقد بجنيف في يومي 14 و15 تموز/يوليو 2014. وبناءً على هذه الاجتماعات الاستشارية، فسوف يقوم الرئيسان بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر بإعداد مسودة أولى للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية المقرر انعقاده في جنيف بسويسرا في يومي 17 و18 من تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
2. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار رقم A/RES/68/211 بأنه سينتج عن المؤتمر العالمي إصدار وثيقة ختامية مركزة تطلعية وموجزة ذات طابع عملي.
3. وقد أخذت المسودة التمهيدية في الاعتبار عدة مصادر مثل: إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (IDNDR) لعام 1989؛ و"إستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً" لعام 1994؛ والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام 1999؛ وإطار عمل هيوغو لعام 2005؛ واستعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو نفسه؛ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛ ومداولات الجلسة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2013؛ فضلاً عن التقرير التجميعي بشأن مشاورات إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 (A/CONF.224/PC(I)/6)؛ ونتائج المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في إفريقيا والأمريكيتين وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عام 2014؛ والاجتماع الوزاري الأوروبي المعني بالحد من مخاطر الكوارث (A/CONF.224/PC(I)/7, 8, 9, 11, 12)؛ والبيانات الصادرة عن الدول والمجموعات الرئيسية المشاركة في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث؛ هذا بالإضافة إلى مقترح فريق العمل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛ ومصطلحات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث لعام 2009.

الصفحة	الفقرات	الفصل
2	6-1	أ. ديباجة
4	11-7.....	ب. الغرض، والنطاق، والنتائج والأهداف
4	12.....	ج. المبادئ التوجيهية
6	17-13.....	د. أولويات العمل
		أ. السياق الوطني والمحلي
6	14.....	استيعاب مخاطر الكوارث
7	15	تعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث
8	16	التأهب للاستجابة والتعافي والإعمار - "إعادة البناء بشكل أفضل"
8	17.....	الاستثمار في القدرة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجابهة
		ب. السياق العالمي والإقليمي
9	18.....	فهم مخاطر الكوارث
10	19	تعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث
11	20.....	التأهب للاستجابة والتعافي والإعمار
11	21.....	الاستثمار في القدرة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجابهة
12	25-22.....	ج. دور أصحاب المصلحة
13	26.....	هـ. الشراكة الدولية في عملية التطبيق والمتابعة
14	29-27.....	و. مرحلة التحول

1. قدم إطار عمل هيوغو (HFA) توجيهات بالغة الأهمية للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، فقد أظهرت عملية التنفيذ وجود ثغرات في صياغة أولويات العمل والأهداف، وخاصة الأولوية رقم 4، وكذلك في الدور المقرر لأصحاب المصلحة. اتسمت الأولويات رقم 1 و2 و3 و5، المتداخلة في بعض أجزاءها، بمزيد من قابلية التنفيذ المباشر والتحديد عن الأولوية رقم 4، ولا شك أن هذا الأمر قد جعل الحاجة إلى تحديث الأهداف والأولويات الاستراتيجية وإعادة ترتيبها تأتي في موضع الصدارة، وذلك من خلال إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، كما وفر إمكانية الرؤية الخاصة بها لجميع المستويات مع التركيز على أصحاب المصلحة ودورها في تطوير الأولويات.

2. بشكل خاص، ومنذ إقرار إطار عمل هيوغو، وكما تقرر في مرصد إطار عمل هيوغو، وما ورد في المشاورات بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، حققت البلدان بجميع المناطق تقدماً تدريجياً في تعزيز أطر العمل المؤسسية والتشريعية والسياسية الخاصة بها، وخاصة فيما يتعلق بالإنداز المبكر والتأهب لمواجهة الكوارث. وقد ساهم هذا الأمر في تقليل مخاطر حدوث الوفيات، وخاصة في حالة حدوث الفيضانات والعواصف المدارية. كما تحقق أيضاً تطور ملحوظ فيما يتعلق بتقييم المخاطر والتنقيف والبحث والتوعية العامة. فضلاً عن ذلك، أعلنت البلدان عن زيادة استثماراتها في مجالات الحد من المخاطر وتطوير آليات تحويل المخاطر مثل التأمين، والتأمين القائم على مؤشرات لخسائر المحاصيل والأعاصير، وسندات الكوارث المحددة، وخطط تأمين الأسرة والمجتمع. وقد استلهم إطار عمل هيوغو تعريفاً وتنظيماً للمبادئ والقواعد القانونية التي توضح طريقة إدارة مخاطر الكوارث، كما تم توضيح أمثلتها في مسودة القراءة الأولى للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي حول حماية الأشخاص في حالات الكوارث. وبشكل عام، ظل إطار عمل هيوغو أداة لها أهميتها في رفع وعي المؤسسات وزيادة التوعية العامة، ودعم الإرادة السياسية؛ وفي التركيز على الإجراءات التي اتخذتها مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة وتحفيزها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

3. وفي الوقت نفسه، أشار حوالي 300 تقرير من التقارير التي تقدمها البلدان كل عامين حول تنفيذ إطار عمل هيوغو إلى أن تعرض الأفراد والأصول بجميع البلدان للمخاطر قد تزايد بمعدل أسرع من انخفاض قابلية الضرر، مما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة وحدثت زيادة ثابتة في الخسائر المترتبة على الكوارث مع وجود تأثير بالغ على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي على المدى القصير والمتوسط والطويل، وخاصة على المستوى المحلي ومستوى المجتمع. وجزئياً بالذکر أن هناك عدداً من العوامل المسببة للمخاطر لم تلقَ الاهتمام الكافي بالرغم من أنها تشكل بالفعل عوامل الخطر الأساسية. كذلك، تشكل بعض العوامل مخاطر ناتجة عن الكوارث ومن ثم تؤثر على مستويات الخسائر المترتبة على الكوارث، ومن أمثلة هذه العوامل التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، وسوء إدارة التنمية الحضرية والأنظمة البيئية، والفقر وعدم المساواة، وضعف الحوكمة القائمة على المشاركة، وضعف الإنفاذ، والقدرات المحلية غير الكافية، والسياسات والموارد غير الكافية وغير الملائمة، والصراعات، وتغير المناخ وتنوعه. علاوةً على ذلك، فإن هذه العوامل المسببة للمخاطر تحدد زيادة القدرة على المجابهة لدى العائلات والمجتمعات والشركات التجارية والقطاع العام، ومن ثم فإنها تؤثر على ما إذا كانت الخسائر المترتبة على الكوارث تنتج مجموعة أكبر من التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قصيرة المدى وطويلة المدى أم لا. فضلاً عن ذلك، تواجه جميع الحكومات، وخاصة في البلدان النامية، ارتفاعاً في مستويات التكاليف والتحديات المحتملة ذات الطبيعة الخفية للوفاء بالالتزامات المالية وغيرها من الالتزامات بسبب وقوع مخاطر الكوارث. وقد تؤثر أيضاً مخاطر الكوارث على سلامة وأمن الأفراد والمجتمعات والبلدان.

4. تسهم بعض الاتجاهات، مثل زيادة التواصل والترابط الناتجين عن العولمة، وكثافة اعتماد العالم على التكنولوجيا، وأنماط الاستهلاك والإنتاج، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي وتصحرها، في تغيير طبيعة مخاطر الكوارث وخصائصها، كما تعمل على تضخيم آثار تلك المخاطر. وهذه الاتجاهات، بدورها، تتطلب مواصلة تمتع الإجراءات والبرامج التي تم بدء العمل بها وفقاً لإطار عمل هيوغو بالثبات والاستمرارية. وتجدر الإشارة إلى أن الزخم الناتج عن إطار عمل هيوغو بحاجة إلى مزيد من الدعم من خلال إطار الحد من الكوارث لما بعد عام 2015، وذلك عن طريق التركيز بشكل أكبر على توقع سيناريوهات المخاطر والتدابير الملموسة على المدى الطويل لمنع التسبب في حدوث مخاطر جديدة والحد من المخاطر الحالية وتعزيز القدرة

الاقتصادية والاجتماعية على المجابهة لدى البلدان والأفراد من خلال معالجة أسباب تعرض الأفراد والأصول للمخاطر وقابليتهم للتضرر.

5. فضلاً عن ذلك، فقد قدمت المشاورات بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 توجيهات واضحة تتعلق بالأمور التالية:

- يُعد الاستثمار في معالجة عوامل الخطر الأساسية ودعم استثمارات التنمية أكثر فعالية من حيث التكلفة عن الاعتماد الأساسي على الاستجابة للمخاطر والتعافي.
- إن التزام القيادة السياسية المنصوص عليه على جميع المستويات وفي شتى البلدان بإدارة مخاطر الكوارث يمثل قوة تحفيزية لها أهميتها في تحقيق النجاح وتعزيز التعاون.
- تجب صياغة السياسات والخطط الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث مع الأخذ في الاعتبار لكل من البنية السياسية والإدارية للدولة.
- يوجد إجماع لدى البلدان وأصحاب المصلحة على أن أطر العمل للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة وتغير المناخ لما بعد 2015، برغم اختلاف طبيعتها، يجمعها التناسق وتتميز توجيهاتها السياسية وآليات تنفيذها بتأزرها وواقعيتها؛ واستناداً إلى إطار كانكون للتكيف، فإن المراجع اللازمة لأغراض تنفيذ إطار الحد من الكوارث لما بعد 2015 في أدوات التنمية المستدامة المستقبلية وتغير المناخ ستكون واقعية تجاه المستقبل، كما ستعمل على تمكين إطار الحد من الكوارث لما بعد 2015 من الإسهام في تحقيق استدامة البيئة.
- يتم تشجيع البلدان على تحسين الحوكمة والتعبير عنها في سلطات المؤسسة وتصميمها، وكذلك في الخطط والإستراتيجيات الخاصة بكل قطاع، كما يتم التشجيع على مشاركة المواطنين في صنع القرارات واتخاذ الإجراءات بشأن القضايا بالغة الأهمية للمستقبل مع توفير الظروف الملائمة للشراكة مع أصحاب المصلحة والحفاظ على استعدادهم وتأهيلهم.
- من الضروري الاعتراف بأصحاب المصلحة وتوليهم الأدوار الخاصة بهم وتحملهم المسؤوليات المنوطة بهم كي يؤدي دورهم في إقامة شراكات وطيدة تأتي في إطار ذلك المسعى المشترك، حيث إن مؤسسات الدول لا يمكنها مواجهة جميع التحديات وإدارة كل مخاطر الكوارث بمفردها؛
- يلزم التحام القيادات والقدرات والموارد الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات والسلطات المحلية مع الشراكات بين السلطات المحلية والجماعات والمجتمع المدني، والشركات التجارية للتخطيط في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي وتنفيذها؛
- تشكل الكوارث صغيرة النطاق نسبة مئوية مرتفعة للغاية من الخسائر في جميع البلدان، وتتطلب اهتماماً بالغاً لمواجهتها.
- يمثل الفقر أحد العوامل الأساسية المسببة للمخاطر الناتجة عن الكوارث، وتسهم سياسات التنمية التي تركز على تقليله بدورها في الحد من مخاطر الكوارث ودعم القدرة على المجابهة لدى كل من الفقراء والأشخاص الأكثر قابلية للتضرر.
- للاستثمارات معلومة المخاطر والأدوات المالية المدعومة أهميتها على المستويين الوطني والدولي.
- يجب تعزيز عملية تقييم مخاطر الكوارث ودمجها في برامج التعاون الإنمائي الثنائية ومتعددة الأطراف.
- يجب الاهتمام بشكل خاص بالبلدان النامية، وخاصة الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً وإفريقيا. وعلى وجه الخصوص، تعد مشاركة المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا والخبرات أمراً ضرورياً، كما يجب توجيهاً المزيد من الدعم للآليات والممارسات والأدوات الحالية.
- تظهر الأهمية البالغة للتعاون الدولي من خلال طرق التنفيذ الكافية والمستدامة التي يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني وبناء القدرات لجميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية.

6. يعتمد إطار العمل هذا على إطار عمل هيوغو، وذلك من خلال الحفاظ على النتائج المتوقعة لإطار عمل هيوغو ودمج سبل التركيز على أولويات العمل ودعمها، مع إعطاء أهمية أكبر لمعالجة العوامل الضمنية المسببة للمخاطر وتعزيز القدرة على المجابهة من خلال الأهداف الإستراتيجية الجديدة التي تحل محل أهداف إطار عمل هيوغو.

ب. الغرض، والنطاق، والنتائج والأهداف

7. يهدف إطار العمل الحالي إلى إدارة مخاطر الكوارث والمناخ في التنمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على المجابهة.
8. ينطبق إطار العمل الحالي على المخاطر صغيرة وكبيرة النطاق، سواء أكانت متكررة أو غير متكررة، الناتجة عن الكوارث التي تسببها المخاطر الطبيعية وما يتعلق بها من المخاطر والمخاطر البيئية والتكنولوجية.
9. في سبيل الحفاظ على النتائج المتوقعة لإطار عمل هيوغو، يهدف إطار العمل الحالي إلى الحد بشكل جوهري من الخسائر الناتجة عن الكوارث، في كل من الأرواح والأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات والبلدان.
10. لدعم تقييم التقدم العالمي في تحقيق النتائج المتوقعة، تم تحديد خمسة أهداف عالمية تتمثل في: خفض وفيات الكوارث بمقدار [نسبة مئوية معينة في الدالة التي تعبر عن عدد الأحداث الخطيرة] مضروباً في 20 [xx]، وخفض عدد الأفراد المتضررين بمقدار [نسبة مئوية معينة في الدالة التي تعبر عن عدد الأحداث الخطيرة] مضروباً في 20 [xx]، وتقليل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث [نسبة مئوية معينة في الدالة التي تعبر عن عدد الأحداث الخطيرة] مضروباً في 20 [xx]، وتقليل الأضرار الناتجة عن الكوارث التي تتحملها المنشآت الصحية والتعليمية بمقدار [نسبة مئوية معينة في الدالة التي تعبر عن عدد الأحداث الخطيرة] مضروباً في 20 [xx]، وزيادة عدد البلدان التي تتبنى إستراتيجيات وطنية ومحلية بمقدار [نسبة مئوية معينة] مضروباً في 20 [xx].
11. للحصول على النتائج المتوقعة، يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتأزرة الثلاثة التالية، وهي:

1. الوقاية من أحداث مخاطر الكوارث وذلك يتطلب تدابير لنمو وتنمية إبلاغ الخطر والتي تهدف الى معالجة الزيادة في التعرض للمخاطر وقابلية التضرر.
2. الحد من مخاطر الكوارث الحالية والتي تتطلب منا تدابير لمعالجة وتقليل التعرض وقابلية التضرر ، بما في ذلك الاستعداد للأستجابة للكوارث الطبيعية المحدقة بالمنطقة.
3. تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول لمجابهة الكوارث التي تتطلب تدابير اجتماعية واقتصادية وبيئية لتمكين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول على استيعاب الخسائر وتقليل آثارها والتعافي منها.

ج. المبادئ التوجيهية

12. تحتفظ المبادئ التي تتضمنها إستراتيجية يوكوهاما والاعتبارات العامة لإطار عمل هيوغو بصلتها الوثيقة بالموضوع وتأتي مكملة لدليل التنفيذ على النحو التالي
- (أ) تتحمل كل دولة المسؤولية الأولية عن إدارة مخاطر الكوارث من خلال منهج كلي شامل بما في ذلك ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون.
- (ب) تهدف إدارة مخاطر الكوارث أيضاً إلى حماية الأفراد وموارد رزقهم وممتلكاتهم مع احترام حقوقهم الإنسانية.

- (ج) تعد إدارة مخاطر الكوارث مكوناً حيوياً من مكونات الحوكمة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، حيث يتطلب ذلك الالتزام الكامل من جميع مؤسسات الدولة ذات الطبيعة التنفيذية والتشريعية على المستويين المحلي والمركزي.
- (د) تتطلب إدارة مخاطر الكوارث التزام جميع أطراف المجتمع وتمكينهم وتحقيق المساواة بينهم والمشاركة الشاملة غير التمييزية. ويجب أن تؤثر الاعتبارات الجنسانية على جميع السياسات والممارسات، كما يجب تعزيز دور القيادة النسائية. ويلزم أيضاً مشاركة الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية بشكل كامل في تحديد السياسات وتنفيذها.
- (هـ) في حين تتسم أسباب المخاطر وعواقبها بأنها ذات نطاق وطني أو عابر للحدود أو عالمي، فإن للمخاطر الناتجة عن الكوارث خصائصها المحلية والمحددة ومن ثم تتطلب إدارتها توفر القيادة الكاملة والتمكين للمجتمعات المحلية ومديري البرامج المحليين.
- (و) يتعين إقرار المسؤوليات وصياغتها ومواءمتها بشكل واضح لدى مختلف أصحاب المصلحة العامة والخاصة، بما في ذلك المتطوعون، وذلك لضمان تنفيذ طرق إدارة مخاطر الكوارث ودعم المساءلة.
- (ز) يعد بناء الإمكانيات وتعزيزها، فضلاً عن مراعاة الاحتياجات الخاصة بمختلف أطياف المجتمع، وخاصة الفقراء والأفراد القابلين للتضرر، مطلباً حيوياً وذلك من أجل وضع سياسات وممارسات فعالة لإدارة مخاطر الكوارث.
- (ح) يلزم تحقيق الشفافية والوضوح فيما يتعلق بمعلومات مخاطر الكوارث في كل من المعاملات والاستثمارات العامة والخاصة مع تبني قيم المساءلة فيما يتعلق بالتسبب في المخاطر.
- (ط) تعتمد الإدارة السليمة للمخاطر الناتجة عن الكوارث على اتخاذ قرارات معلومة المخاطر، والتي تتطلب حرية توفر المعلومات وتمكن وصول العامة لها فضلاً عن بساطتها وسهولة فهمها واستنادها إلى أساس علمي وعدم حساسيتها بما في ذلك المعلومات الخاصة بالخسائر المترتبة على الكوارث والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وخصائص المخاطر وتأثر الأفراد والأصول بالتعرض وقابلية التضرر على جميع المستويات. يلزم مراعاة المعارف والثقافة والممارسات المحلية الأصلية والتقليدية ذات الصلة.
- (ي) يجب استيعاب بيانات المخاطر الخاصة بالبلدان والمجتمعات استيعاباً تاماً، هذا إلى جانب مراعاة القدرات المتفاوتة بشكل كافٍ عند التخطيط والتنفيذ لإدارة مخاطر الكوارث.
- (ك) تعتمد استدامة التنمية على القدرة على إدارة مخاطر الكوارث. ويجب أن تكون الاستثمارات العامة والخاصة معلومة المخاطر.
- (ل) تعد مرحلة التعافي والإعمار بعد وقوع الكوارث فرصة بالغة الأهمية للوقاية من حدوث مخاطر جديدة والحد من المخاطر الحالية وتعزيز القدرة على المجابهة.
- (م) يلزم توفر الشراكة العالمية والتعاون الدولي بشكل فعال ومجدٍ، وذلك لإتاحة إدارة مخاطر الكوارث بكفاءة وفعالية. كما يجب الاهتمام بشكل خاص بالبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وإفريقيا. تمثل طرق التنفيذ المستدامة التي يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الحصول على الموارد والتكنولوجيا، عناصر بالغة الأهمية في هذا الصدد، كما تحتاج إلى وضع التزامات محددة المدة.
- (ن) يلزم تضامناً منظومة الأمم المتحدة، من خلال خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، وغيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بها، والعمل معاً مع تبني رؤية محددة لتجنب

التكرار ولضمان الاستخدام الأمثل للموارد في دعم البلدان وتحقيق الاستفادة بالنسبة للجهات الأكثر قابلية للتضرر.

د. أولويات العمل

13. سعياً لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الثلاثة واستنباطاً للمعارف والخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ إطار عمل هيوغو والأدوات السابقة، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مركزة ومحددة يدعم بعضها بعضاً في السياقات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في النطاقات ذات الأولوية الأساسية، وهو ما يعني استيعاب مخاطر الكوارث، وتعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث، والتأهب للاستجابة، والتعافي والإعمار، والاستثمار في القدرة على المجابهة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

أ. السياق الوطني والمحلي

استيعاب مخاطر الكوارث

14. يجب أن تستند السياسات والممارسات الوطنية والمحلية لإدارة مخاطر الكوارث إلى استيعاب واضح للمخاطر بجميع أبعادها المتعلقة بتعرض الأفراد والأصول للمخاطر ومدى قابليتهم للتضرر، فضلاً عن خصائص المخاطر ولا سيما على المستوى المحلي. ويجب أن تتضمن الإجراءات ما يلي:

أ) الدراسة الاستقصائية لجميع الخسائر المترتبة على الكوارث والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وتسجيلها بشكل منهجي مع الأخذ في عين الاعتبار البيانات المصنفة حسب النوع والجنس والعمر والإعاقة.

ب) تقييم مخاطر الكوارث تقييماً دورياً، بمعنى تقييم تعرض الأفراد والأصول الاقتصادية والمالية ومدى قابليتهم للتضرر، بالإضافة إلى خصائص هذه المخاطر.

ج) تشجيع إتاحة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمخاطر والكوارث والخسائر بحرية وانفتاح، ونشرها على جميع المستويات مع مراعاة احتياجات المستخدمين بفئاتهم المختلفة.

د) تعزيز جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر والكوارث وتبادلها ونشرها من خلال ترتيبات التنسيق الشاملة، مثل المنتديات الوطنية والمحلية والمراكز المجتمعية، ودعم التزام ومشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات التي تتمتع بالقدرة على المجابهة.

هـ) بناء قدرات موظفي الحكومة وأصحاب المصلحة، وخاصة من خلال برامج التدريب والتعلم في مجال الحد من مخاطر الكوارث التي تستهدف قطاعات معينة من أجل ضمان تنفيذ السياسات والخطط المرتبطة بمخاطر الكوارث تنفيذاً متناسقاً.

و) دعم الشبكات القائمة بين خبراء الكوارث والمسؤولين عن إدارتها والتخطيط لها في مختلف القطاعات والمناطق، ووضع أو تعزيز إجراءات لاستغلال الخبرات المتاحة عند قيام الوكالات وغيرها من الجهات الفاعلة الهامة بوضع خطط محلية للحد من المخاطر.

ز) النهوض بمبادرات للتدريب على مستوى المجتمع المحلي تراعي دور المتطوعين عند الاقتضاء، بغية تعزيز القدرات المحلية على التخفيف من حدة الكوارث والتكيف معها.

ح) تعزيز وتحسين الحوار والتعاون بين الأوساط العلمية والعاملين في مجال الحد من خطر الكوارث، وتشجيع الشراكات بين الأطراف المعنية، بما يشمل الأطراف التي تتناول في عملها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحد من خطر الكوارث.

ط) تعزيز القدرة التقنية والعلمية على استحداث وتطبيق منهجيات ودراسات ونماذج تكفل تقييم مدى القابلية للتضرر وأثر المخاطر الجيولوجية وتلك المتعلقة بالأحوال الجوية والمياه والمناخ، بما في ذلك تحسين قدرات الرصد والتقييم الإقليمية.

ي) التشجيع على إدراج التثقيف بمخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب، في المناهج الدراسية على جميع المستويات، فضلاً عن الأنظمة التعليمية غير الرسمية.

ك) تعزيز تثقيف الجمهور والتوعية العامة من خلال الحملات ووسائل التواصل الاجتماعي والتعبئة المجتمعية وغير ذلك من الوسائل المتاحة.

تعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث

15. تعد الحوكمة وهيكلتها من الأمور بالغة الأهمية، فهي تشكل الإدارة ذات الكفاءة والفعالية لمخاطر الكوارث. ومن خلال القدرات التي تتمتع بها البلدان، قد يحتم تعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث ترتيب الأولويات على النحو التالي:

أ) إقرار خطط وطنية ومحلية محددة والعمل على تنفيذها مع وضع أهداف ومؤشرات وأطر زمنية واضحة تهدف إلى الوقاية من حدوث المخاطر والحد من المخاطر الحالية ودعم القدرة الاقتصادية على المجابهة.

ب) توفر آليات المراقبة والتقييم الدوري وإعداد التقارير للعامّة حول ما تحقق من تقدم.

ج) التشجيع على عقد النقاشات العامة والمؤسسية وإجراء عمليات التدقيق لتقارير التقدم الذي حققته الخطط المحلية والوطنية، بما في ذلك النقاشات وعمليات التدقيق التي يجريها البرلمانيون وغيرهم من المسؤولين المنتخبين.

د) وضع آليات محددة لتحقيق المشاركة الفعالة والملكية لأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات، بإدارة مخاطر الكوارث ولا سيما الاعتماد على إقرار حاجة الأفراد والمجتمعات والبلدان إلى حماية أصولهم والحفاظ على مكتسباتهم من التنمية، فضلاً عن تعزيز روح العمل التطوعي.

هـ) وضع الأسس لآليات التنسيق بين أصحاب المصلحة أو العمل على دعمها على المستويين الوطني والمحلي، مثل المنتديات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن تتمتع هذه الآليات بأساس قوي في الإعداد المؤسسي، بما فيها القوانين واللوائح والمعايير والإجراءات مع وضوح المسؤوليات المحددة والسلطات المفوضة لتحديد خطط إدارة الكوارث الوطنية والمحلية، وتنفيذها، وإعداد التقارير بشأنها.

و) تمكين العمل المحلي لإدارة المخاطر وقيادتها من خلال الوسائل التنظيمية والمالية التي تتولاها السلطات المحلية والمجتمعات والشعوب الأصلية.

ز) تعزيز التناسق بين أطر العمل المحلية والوطنية الخاصة بالقوانين واللوائح والسياسات العامة، بل وتطويرها حسب الضرورة، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات:

- توجيه القطاع العام للتعامل مع مخاطر الكوارث التي تؤثر على الخدمات والبنية التحتية المملوكة للجمهور أو المدارة أو الخاضعة للوائح، وكذلك التعامل مع المخاطر التي تؤثر على البيئة.

- تنظيم الحوافز وتوفيرها للإجراءات التي تتخذها العائلات والأفراد والمجتمعات والشركات التجارية، وخاصة على المستوى المحلي.

ح) تعزيز عملية تضمين إدارة مخاطر الكوارث في السياسات والخطط الخاصة بالتنمية على جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك إستراتيجيات الحد من الفقر والقطاعات والسياسات والخطط متعددة القطاعات.

ط) تحفيز التنمية التي تنطبق عليها معايير الجودة وآليات الامتثال الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك التصديق في قطاعات محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والرابطات المتخصصة والمؤسسات العلمية.

التأهب للاستجابة والتعافي والإعمار - "إعادة البناء بشكل أفضل"

16. هناك نداء لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالكوارث والتأهب لها، وقد كان تزايد الأحداث الكارثية دافعاً لذلك النداء، كما كان الدليل على أن تلك الأنظمة تسهم في الحفاظ على حياة الأفراد وتزيد من كفاءة التأهب والاستجابة. ومع زيادة كم التأثيرات الناتجة عن الكوارث، ليس أقلها في الأماكن الأكثر تحضرًا، وكذلك مع زيادة عدد الكوارث التي تؤثر على عدد كبير من الأفراد وارتفاع قيمة البنى التحتية الوطنية والمحلية والأصول الاقتصادية، ترتفع تكلفة عملية الإعمار وتزداد تعقيدًا. ويجب أن تتضمن الإجراءات ما يلي:

أ) إعداد أو استعراض خطط وسياسات التأهب للكوارث والطوارئ على جميع المستويات وتحديثها دوريًا مع التركيز بوجه خاص على مشاركة كل المجموعات الاجتماعية، بما فيها المجموعات الأكثر قابلية للتضرر، في التصميم والتخطيط.

ب) مواصلة زيادة الدعم لأنظمة الإنذار المبكر وتخصيصها لتلائم احتياجات المستخدمين، بما في ذلك المتطلبات الاجتماعية والثقافية.

ج) تعزيز التدريبات الدورية على التأهب للكوارث، بما في ذلك التدريبات على الإخلاء في حالات الطوارئ مع تبني رؤية لضمان الاستجابة بسرعة وفعالية للكوارث ووصول إمدادات الإغاثة الضرورية الغذائية وغير الغذائية حسبما تقتضيه الاحتياجات المحلية.

د) إقرار سياسات عامة محددة ووضع أسس وآليات وإجراءات التنسيق والتمويل من أجل التخطيط لمرحلة ما بعد الكوارث والإعداد لها وإعادة التأهيل والإعمار والنزوح للتخفيف من حدة الخسائر والتقليل منها.

هـ) العمل على مشاركة مختلف المؤسسات والسلطات وأصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات نظرًا للطبيعة المعقدة والمكلفة للإعمار فيما بعد وقوع الكوارث. ويعد التعلم من برامج الإعمار من خلال عقد إطار عمل هيوغو وتبادل الخبرات أمرًا حيويًا لتوفير التوجيهات الخاصة بالتأهب للإعمار مستقبلاً.

و) التشجيع على إدماج إدارة مخاطر الكوارث في عمليات التعافي وإعادة التأهيل فيما بعد وقوع الكوارث، واستغلال الفرص المتاحة خلال مرحلة التعافي لتطوير القدرات التي يمكنها الحد من مخاطر الكوارث على المدى المتوسط، بما في ذلك ما يتم من خلال مشاركة الخبرات والمعارف والدروس المستفادة.

الاستثمار في القدرة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجابهة

17. تُعد الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أساسية لتعزيز القدرة على المجابهة لدى الأفراد والمجتمعات والدول وأصولهم. فما زال مطلوبًا مواصلة التركيز على مجالات التنمية الرئيسية، مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمياه وإدارة النظام البيئي والتعليم والتراث الثقافي والتوعية العامة والآليات المبتكرة المالية وتلك الخاصة بتحويل

المخاطر، وخاصة للحكومات المحلية والعائلات والفقراء من الفئات الضعيفة. وبوجه خاص، يمكن إعطاء الأولوية لما يلي:

(أ) تعزيز تنفيذ آليات شبكة الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء وخاصة الفئات المعرضة بوجه خاص، مثل كبار السن وذوي الإعاقات والفئات الأخرى المعرضة لمخاطر الكوارث والمتضررين بالكوارث.

(ب) تحسين خطط التعافي بما في ذلك برامج التدريب النفسي الاجتماعي من أجل تخفيف الأضرار النفسية التي تقع على الفئات الضعيفة، وخاصة الأطفال، في أعقاب الكوارث.

(ج) حماية وتعزيز المرافق العامة الحساسة والبنية التحتية المادية، وخاصة المدارس والعيادات والمستشفيات ومحطات المياه والطاقة، وخطوط الاتصالات والنقل الحيوية، ومراكز الإنذار بالكوارث وإدارتها، والأراضي والمباني ذات الأهمية التاريخية من خلال التصميم السليم والتجديد وإعادة البناء من أجل إكسابها القدرة الكافية على مجابهة المخاطر.

(د) السعي للتأكد، عند الاقتضاء، من أن برامج المرشدين لن تزيد المخاطر والقابلية للتضرر بالمخاطر.

(هـ) تخصيص الموارد على جميع مستويات الإدارة لوضع وتنفيذ سياسات وخطط وقوانين ولوائح إدارة مخاطر الكوارث في جميع القطاعات ذات الصلة.

(و) استعراض الأدوات التمويلية والمالية القائمة من أجل دمج تمويل مخاطر المناخ والكوارث ودعم الاستثمارات العامة والخاصة المراعية للمخاطر.

(ز) تعزيز السياسات والقدرات الفنية والمؤسسية في الإدارة المحلية والوطنية لمخاطر الكوارث، بما في ذلك السياسات والقدرات المتعلقة بالتكنولوجيا والتدريب والموارد البشرية والمادية.

(ح) تشجيع دمج إجراءات إدارة مخاطر الكوارث في التقييمات الاقتصادية وتحليلات التكلفة والعوائد، وإستراتيجيات المنافسة وقرارات الاستثمار، بما في ذلك تصنيف الديون وتحليل المخاطر وتوقعات النمو، فضلاً عن تحديد الحوافز ونطاق الاستثمار وتوقيت الصرف وتوزيع التكاليف على مدار الوقت.

(ط) يجب الاهتمام اهتماماً خاصاً بوضع وتنفيذ سياسات استخدام الأراضي، بما في ذلك التخطيط الحضري والمساكن غير النظامية وغير الدائمة وذلك نظراً لأثرها المباشر على التعرض للمخاطر.

(ي) تشجيع دمج تقييم مخاطر الكوارث في تخطيط وإدارة التنمية الريفية، وبخاصة في المناطق الجبلية والسهول الساحلية المعرضة للفيضانات، ويشمل ذلك تحديد مناطق الأراضي المتاحة والأمنة لإقامة المستوطنات البشرية.

(ك) تعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين للنظم البيئية.

(ل) اتباع نهج متكاملة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية تتضمن الحد من مخاطر الكوارث.

(م) تشجيع تنقيح قواعد ومعايير البناء وممارسات الإصلاح والإعمار الحالية أو استحداث الجديد منها على الصعيدين الوطني أو المحلي، حسب الاقتضاء، بهدف جعلها أنسب تطبيقاً في السياق المحلي، وبخاصة في المستوطنات البشرية غير النظامية والمهمشة، وتعزيز القدرة على تطبيق تلك القواعد ورصدها وإنفاذها، من خلال نهج قوامه التوافق في الآراء، بغية تعزيز البنى المقاومة للكوارث.

II. السياق العالمي والإقليمي

فهم مخاطر الكوارث

18. يتطلب فهم الاتجاهات والعوامل المسببة لمخاطر الكوارث ونشأة سيناريوهات المخاطر المستقبلية جهدًا تشترك فيه جميع مؤسسات الدولة وجميع أصحاب المصلحة في عدد من مجالات العمل، مثل جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، والنهوض بالبحث وإقامة خدمات للتوعية بالمخاطر فضلاً عن الرصد والتبادل المستمر للممارسات والدروس المستفادة. وفي هذا الصدد:

(أ) يجب أن تظل المنهجيات المشتركة لتقييم المخاطر ورصدها وتسجيل الكوارث وإعداد إحصائياتها ومشاركة المعلومات ضمن الأولويات، ويشمل ذلك أيضًا توفير الدعم اللازم لجمع المعلومات ونمذجة المخاطر لأغراض التخطيط.

(ب) وتُعد الحملات العالمية، مثل "حملة المليون مدرسة ومستشفى آمنة" و"تمكين المدن من مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد" و"جائزة الأمم المتحدة ساساكواوا للحد من الكوارث" و"اليوم الدولي للحد من الكوارث" الذي تنظمه الأمم المتحدة سنويًا، من الوسائل المهمة لنشر ثقافة الوقاية من مخاطر الكوارث وفهمها ودعم التعلم المشترك وتبادل الخبرات. ونحن نشجع جميع أصحاب المصلحة، سواء من القطاع العام أو الخاص، على المشاركة بفاعلية في هذه المبادرات والانضمام لها وعلى طرح مبادرات جديدة ذات أهداف مماثلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

(ج) من المهم مواصلة تشجيع استخدام وتطبيق وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية والخدمات المتعلقة بها، فضلاً عن مرصد الأرض، لدعم الحد من مخاطر الكوارث.

(د) كما يجب إحياء اللجنة العلمية والتقنية، التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة رقم 236/44 الصادر في 22 ديسمبر 1989، بوصفها آلية دولية استشارية علمية، تقوم على شبكة من المؤسسات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز قاعدة الأدلة التي تؤيد تنفيذ إطار العمل هذا ورصده وتشجيع البحث العلمي في أنماط المخاطر واتجاهاتها وأسباب وأثار مخاطر الكوارث في المجتمع وتشجيع ودعم توفير البيانات العلمية واستخدامها لأغراض اتخاذ القرار والاستفادة من استعراضات ما بعد الكوارث بوصفها فرصًا للتعلم وتحسين السياسة العامة.

تعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث

19. أثبتت أطر عمل التعاون الدولي الشاملة والتشاركية لإدارة مخاطر الكوارث التي وُضعت على مدار الأعوام العشرة الماضية على المستويات الإقليمية والدولية أنه قد تكون هناك حاجة لمزيد من التعزيز لفعالية جهود حشد أصحاب المصلحة والمشاركة في اعتماد المنظمات الدولية لنهج أكثر اتساقًا في دعم البلدان لإدارة مخاطر الكوارث. وفي هذا الصدد:

(أ) يجب أن تستمر الإستراتيجيات الإقليمية وما دون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في توجيه العمل على المستوى الإقليمي، بما في ذلك تركيز تمويل مبادرات التعاون ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف.

(ب) يجب ضمان التعاون ما بين الآليات والمؤسسات لتطبيق الوثائق المتعلقة بمخاطر الكوارث مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة وغيرها حسب الاقتضاء.

(ج) يجب أن يظل المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث آليات مهمة تضم العديد من أصحاب المصلحة لإقامة الشركات وتقييم التقدم المحرز بشأن تطبيق

ومشاركة الممارسات والمعارف المتعلقة بالسياسات والبرامج والاستثمارات التي تراعي المخاطر، بما في ذلك قضايا التنمية والمناخ.

(د) يجب النظر بجديّة في استعراضات الأقران التطوعية أو التي تأتي بمبادرات ذاتية بين البلدان والمدن لأن مثل هذه الاستعراضات قد تمثل آلية مفيدة جداً لدعم الجهود الوطنية واستعراض التقدم والتعلم المتبادل وتبادل الممارسات الفضلى وتحديد مجالات بعينها للتعاون التكنولوجي في المستقبل وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا والدعم المالي، حسبما ينطبق.

(هـ) لا غنى عن الرصد لتقييم التقدم المحرز واعتماد الإجراءات التصحيحية اللازمة. الهدف من آليات الرصد الدولية، مثل مرصد إطار عمل هيوغو، هو دعم وتكميل أنظمة الرصد الوطنية والمحلية وفهم الجهود الإقليمية والدولية، إجمالاً، لإدارة مخاطر الكوارث. مثل هذه المعلومات قد تكون مهمة عند النظر في التقدم المحرز بشأن برنامج عمل وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. سيتم تعزيز مرصد إطار هيوغو القائم لزيادة فعاليته في قياس التقدم، بما في ذلك القياس باستخدام مؤشرات النتائج والمخرجات، وضمان الاتساق بين مرصد إطار هيوغو العالمي وعمليات وتقارير النتائج من مرصد إطار هيوغو الإقليمية، فضلاً عن دعم والمشاركة في رصد التقدم المحرز في برنامج عمل وأهداف التنمية المستدامة، حسبما ينطبق.

التأهب للاستجابة والتعافي والإعمار

20. من المهم مواصلة تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والعالمي بشأن التأهب للاستجابة والتعافي والإعمار وقد يتطلب ذلك الإجراءات الإضافية التالية:

(أ) تعزيز النهج الإقليمية المنسقة، أو وضعها عند الضرورة، وإعداد سياسات إقليمية وآليات تشغيلية وخطط ونظم للاتصالات للتأهب وضمان الاستجابة بسرعة وفعالية للكوارث في المواقع التي تتجاوز القدرات الوطنية على التعامل.

(ب) تشجيع وضع المزيد من المعايير والوثائق التوجيهية الأخرى التي تدعم التأهب والاستجابة والمشاركة في الدروس المستفادة من تطبيق السياسات وبرامج الإعمار.

(ج) تشجيع وضع آليات تعاون وتنسيق يمكن التنبؤ بها للتأهب والاستجابة، والتي قد تتضمن استخدام المرافق والخدمات التجارية والأصول العسكرية حسبما يكون الحال وحسب الاقتضاء.

(د) تشجيع وضع المزيد من آليات الإنذار المبكر الإقليمية لضمان التصرف بناء على المعلومات من جانب جميع البلدان المعنية.

(هـ) تشير تجربة البرنامج الدولي للتعافي إلى أنه قد تكون هناك حاجة لتعزيز الآليات الدولية لمشاركة الخبرات والتعلم بين البلدان وجميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن وضع التوجيهات.

الاستثمار في القدرة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المواجهة

21. هناك حاجة للاستثمارات لتعزيز القدرة على تسجيل وتحليل وتلخيص ونشر وتبادل المعلومات والبيانات الإحصائية بشأن تخطيط المخاطر ومخاطر الكوارث والآثار والخسائر. وفي هذا الصدد:

(أ) يجب تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئياً، فضلاً عن العلوم والابتكارات والمعارف والمعلومات، ونقلها وذلك من خلال الآليات القائمة، بما في ذلك الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة، من أجل دعم البلدان في إدارة مخاطر الكوارث.

ب) يجب دمج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث كما يجب في برامج المساعدة الإنمائية، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك المتعلقة بالحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية الحضرية والتكيف مع تغير المناخ.

ج) يجب تشجيع واستكشاف الفرص الابتكارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي، وخاصة على المستوى الإقليمي، من أجل دعم جهود البلدان في إدارة مخاطر الكوارث.

iii. دور أصحاب المصلحة

22. سيتطلب تطبيق الإجراءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية الالتزام التام وحسن النية والمعارف والخبرات والموارد من جميع أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء. يمكن للشراكات الفعالة والهادفة لإدارة مخاطر الكوارث، سواء المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية، أن تساهم مساهمة عظيمة في تطور نظام أقوى للتعاون ويمكن التنبؤ به أكثر.

23. بينما يجوز للدول الأعضاء، في ضوء الوثائق الدولية القائمة ذات الصلة، أن تخصص دورًا أكثر تحديدًا لكل من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وذلك بما يتفق مع الخطط والأولويات الوطنية، إلا أننا نقدم فيما يلي بعض المؤشرات:

- تُشجع الشركات والاتحادات المهنية ومؤسسات القطاع الخاص المالية والمؤسسات الخيرية على المشاركة بفاعلية مع القطاع العام في وضع القوانين والسياسات والخطط لإدارة مخاطر الكوارث، وتأسيس قرارات الاستثمار على اعتبارات المخاطر، ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال، ووضع معايير لجودة إدارة مخاطر الكوارث والاهتمام اهتمامًا خاصًا بتعزيز إدارة مخاطر الكوارث في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة ودعم البحث والابتكار في مجال إدارة مخاطر الكوارث ومشاركة المعارف والممارسات والاستثمار في الوقاية وتعزيز ممارسات إدارة مخاطر الكوارث من خلال سلاسل التوريد والدفاع عن إدارة مخاطر الكوارث مع العملاء.

- تُشجع المؤسسات الأكاديمية والأبحاث على: التركيز على الطبيعة الناشئة للمخاطر والسيناريوهات في المدى المتوسط والطويل وزيادة البحث في التطبيقات المحلية ودعم إجراءات المجتمعات المحلية والسلطات ودعم التعاون ما بين السياسات والعلم من أجل اتخاذ القرارات بفاعلية.

- تُشجع وسائل الإعلام على القيام بدور فعال على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية للمساهمة في رفع مستوى وعي الجمهور وفهمه ونشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر والمخاطر والكوارث، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالكوارث ذات النطاق الصغير، وذلك بأسلوب بسيط سهل الفهم ومن خلال تعاون وثيق مع رجال العلم والمؤسسات الأكاديمية وتحفيز ثقافة الوقاية والمشاركة القوية من المجتمع في حملات مستمرة لتوعية الجمهور والتشاور مع الجمهور على جميع مستويات المجتمع.

- تُشجع المؤسسات المالية والاستثمارية والتجارية على مراجعة وتنقيح اللوائح التجارية في ضوء اعتبارات إدارة مخاطر الكوارث والمعلومات المتوفرة عنها.

- تُشجع الجماعات الاجتماعية والمتطوعون والمجتمع المدني والمنظمات الدينية على المشاركة مع المؤسسات العامة والأعمال بما في ذلك المشاركة في: تقديم معارف محدودة وإرشاد عملي في مجال وضع وتطبيق أطر معيارية ومعايير وخطط للحد من مخاطر الكوارث والمشاركة في تطبيق الخطط والإستراتيجيات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ورصدها، والمساهمة في توعية الجمهور بمخاطر الكوارث ودعم هذه التوعية

والدفاع عن إدارة شاملة لمخاطر الكوارث تضم جميع أفراد المجتمع مما يعزز التأزر بين الجماعات. كما يجب مراعاة ما يلي على وجه الخصوص:

○ يجب تقدير مساهمات الأطفال والشباب من خلال وجهات نظرهم ومعارفهم ومهاراتهم واحتياجاتهم وذلك لضمان إعداد خطط مخاطر الكوارث وتخصيص الموارد لها وتطبيقها وفقاً لذلك، كما يجب أن يُتاح للأطفال والشباب مساحة وقنوات للمشاركة.

○ يجب الاعتراف بأهمية المرأة لزيادة القدرات المتاحة لإدارة مخاطر الكوارث ولتصميم إدارة مخاطر الكوارث وتخصيص الموارد لها وتنفيذها بما يراعي الفروق بين الجنسين.

○ يجب الاعتراف بالدور المهم لذوي الإعاقة في تقييم المخاطر ووضع وتنفيذ خطط تناسب المتطلبات المحددة وفي زيادة التوعية بالحاجة إلى إدارة لمخاطر الكوارث تراعي احتياجات الجميع.

24. وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/68/211 الصادر في 20 ديسمبر 2013، فإن الالتزامات لا غنى عنها لتحديد طرائق التعاون وتنفيذ هذا الإطار. يجب أن تكون الالتزامات محددة ويمكن التنبؤ بها ومقيدة بوقت من أجل دعم تطوير شراكات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتنفيذ خطط إدارة مخاطر الكوارث المحلية والوطنية.

25. يُشجع جميع أصحاب المصلحة على الإعلان من خلال موقع الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث على الإنترنت عن التزاماتهم في دعم تنفيذ هذا الإطار أو خطط إدارة المخاطر الوطنية والمحلية.

هـ. الشراكة الدولية في عملية التطبيق والمتابعة

26. مع أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأولى عن إدارة مخاطر الكوارث، فإن هناك توقعات قوية فيما يتعلق بالمزيد من التعزيز للتعاون الدولي وإقامة شراكات دولية للحد من مخاطر الكوارث. فإدارة مخاطر الكوارث تتطلب جهداً من جميع الدول ومن جميع أصحاب المصلحة نظراً لمدى تعقد المهمة الماثلة وأهميتها للإنسانية جمعاء. وفي هذا الصدد:

(أ) لا تزال البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان نامية غير الساحلية وإفريقيا هي الأكثر قابلية للتضرر بالكوارث وأثر تغير المناخ ولهذا تتطلب مساعدة دولية كافية، من خلال القنوات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، من أجل تنمية وتعزيز قدراتها في مجالات الوقاية من الكوارث وبناء القدرة على المجابهة، ويشمل ذلك المساعدة المالية والفنية ونقل التكنولوجيا بناء على شروط يتفق عليها الطرفان.

(ب) يجب أن تستمر الأولوية في جهود التعاون الدولي لتعزيز قدرات الدول وطرائقها لإدارة مخاطر الكوارث عابرة الحدود، بما في ذلك التشرّد المحتمل المتعلق بالكوارث، من خلال المزيد من التطوير لأنظمة الإنذار المبكر ومشاركة المعارف وتوفير خدمات المناخ وأنظمة الرصد الأرضي الأخرى ذات الصلة.

(ج) يجب توجيه الدعوة للمنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، من خلال خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، فضلاً عن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وذلك لدعم البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في تطبيق إطار العمل هذا، ويشمل ذلك وضع سياسات ومعايير للقطاعات ذات

الصلة وآليات الرصد وتعزيز القدرات من خلال برامج واضحة تتسم بالتركيز تدعم أولويات البلدان على نحو متوازن ومستدام.

(د) ينبغي تقديم تبرعات مالية كافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، سعياً لتوفير الدعم الكافي لأنشطة متابعة إطار العمل هذا. كما يجب استعراض الاستخدام الحالي لهذا الصندوق وجدوى توسيعه لتحقيق أمور منها مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث.

(هـ) يتم تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي والهيئات الإقليمية الأخرى المعنية وآليات البرلمانين على دعم تنفيذ المباحثات المعتمدة حتى الآن مع الدعوة لإدارة مخاطر الكوارث.

(و) ويتم تشجيع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وغيرها من الهيئات ذات الصلة من الحكومات المحلية على المضي قدماً في تنفيذ المباحثات المعتمدة حتى الآن، ودعم التعاون والتعلم المتبادل بين الحكومات المحلية.

(ز) يُطلب من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على وجه الخصوص دعم تنفيذ إطار العمل هذا ورصده واستعراضه من خلال إعداد تقارير دورية عما تم إحرازه من تقدم في التنفيذ، ووضع توجيهات مستندة إلى الأدلة، ودعم البلدان، بما يشمل الدعم الذي يتم من خلال المنديات الوطنية أو الجهات المكافئة لها، في رصد الاتجاهات والأنماط في إدارة الكوارث والخسائر والآثار المترتبة على الكوارث، وعقد المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، ودعم تنظيم المنديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز ثقافة الوقاية من خلال مبادرات الدعوة ونشر المعلومات والسياسات والممارسات المتعلقة بالمخاطر.

(ح) يجب تشجيع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز التعاون والدعم المشترك في السياسات والإستراتيجيات والأدوات والبرامج من أجل التنفيذ المتسق لإطار العمل هذا وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج عملها لما بعد 2015 واتفاق تغيير المناخ، وخاصة في دعم البلدان النامية.

(ط) يتميز إطار العمل هذا بأنه مفتوح العضوية وستقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراضه دورياً كل [X] عام، من خلال عمليات الاستعراض الحالية، من أجل السماح بالتقييم وصياغة التوصيات لمزيد من العمل وإدخال التدابير التصحيحية الممكنة.

(ي) سيقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتقديم تقرير دوري عما تم إحرازه من تقدم فيما يتعلق بالاعتبارات، ودعم مباحثات المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة في دوراته تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

و. مرحلة التحول

27. تظل الأنشطة المقترحة ضمن أولويات إطار عمل هيوغو ذات صلة، وذلك لمواصلة التنفيذ من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي، وكذلك لأن التأثير والتغيير المنهجين البارزين يتطلبان المواظبة والمثابرة من جميع أصحاب المصلحة.

28. سيواصل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث قيادة المشاورات التقنية مع البلدان والخبراء من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لاستكمال العمل الجاري لاستعراض مرصد إطار عمل هيوغو الحالي وتعزيزه، بما في ذلك مؤشرات، مع ضمان استمرارية البيانات التي تم جمعها حتى الآن واستخدامها. وسيكون التركيز، على وجه الخصوص، على نظام المؤشرات والانتظام وطرق إعداد التقارير والتأزر بين الرصد وإعداد التقارير على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى أوجه التأزر المحتملة مع أنظمة الرصد وإعداد التقارير الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عملها وتغيير المناخ. كما سيقوم المكتب بقيادة المشاورات التقنية من أجل تحديث

مصطلحات عام 2009 بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وقيادة مراجعة خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، وتسهيل إعادة تنشيط اللجنة العلمية والتقنية وتحويلها وتوفير الدعم لها.

29. قد يتم تعديل الإستراتيجيات والخطط والبرامج الإقليمية الحالية بما يراعي إطار العمل هذا.
